اهمية معايير الجدارة الائتمانية للعميل المصرفي ومدى تطبيقها على التمويلات الاسلامية في المصارف الليبية.

"دراسة ميدانية على عينة من المصارف الليبية المانحة للتمويل الاسلامي بمدينة سرت"

د. محمد ابوخزام فرج / جامعة سرت/ كلية الاقتصاد
أ. محمد علي عمر عبد العزيز / جامعة سرت/ كلية الاقتصاد

المستخلص:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية المعايير الدولية للجدارة الائتمانية للعملاء ومدى تطبيقها على التمويلات الاسلامية في المصارف الليبية. ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في البحوث العلمية القائم على استراتيجية المسح الميداني. حيث اشتمل مجتمع الدراسة على المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي بليبيا، الا انه نظرا لتشابه وتقارب بيئة وطبيعة الاعمال والخدمات المصرفية بالمدن الليبية فقد اقتصرت الدراسة الميدانية على عينة من أفرع المصارف الليبية العاملة بمدينة سرت. حيث تم جمع المعلومات والبيانات الاولية اللازمة لتحقيق غرض الدراسة من مسئولي الائتمان بالمصارف عينة الدراسة والبالغ عددهم 30 شخصا عن طريق استمارة استبيان تم تحليلها بواسطة عدد من الاساليب الاحصائية المناسبة. وقد خلصت هذه الدراسة الى ان المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي تطبق فقط اربعة معايير للجدارة الائتمانية في عملية التقييم الائتماني للعملاء مرتبة حسب الأهمية وهي الضمانات، الشخصية، القدرة والغرض من الائتمان مع وجود قصور في تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمعياري الشخصية والقدرة، بينما اهملت بشكل كامل تطبيق كلا من معيار راس المال، الظروف المحيطة والتصور او التوقع المستقبلي. وعليه اوصت الدراسة بضرورة رفع درجة الاهتمام بجميع عناصر ومعايير الجدارة الائتمانية بالمصارف الليبية عند منح التمويلات الاسلامية وذلك لتجنب تعثر تحصيلها.

الكلمات المفتاحية: الجدارة الائتمانية، معايير الجدارة الائتمانية، التمويلات الاسلامية.

Abstract

This study aims to highlight the importance of international standards of creditworthiness for clients as well as the extent of their application to Islamic finances in Libyan banks. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was relied on based on the field survey strategy. The study population included the Libyan banks that provide Islamic finances in Libya, however, given the similarity and convergence of the environment and nature of business and banking services provided by Libyan banks, the field study was limited to a sample of the branches of Libyan banks operating in the city of Sirte. Whereas, the information and primary data necessary to achieve the purpose of the study were collected from the credit officials of the studied banks sample, which numbered 30 people, through a questionnaire form which was analyzed by a number of appropriate statistical methods. This study concluded that the Libyan banks that provide Islamic finances apply only four criteria for creditworthiness in the credit assessment process for clients, arranged in order of importance, namely, Collateral, character of the client, Capacity and Purpose of credit, with a deficiency in the application of some factors related to the criterions of Character and capacity. While the banks completely neglected the criterions of capital, surrounding conditions and prospects. Accordingly, the study recommended the necessity of raising the degree of attention to all elements and criterions of creditworthiness in Libyan banks while granting Islamic finance in order to avoid the failure of its collection.

Keywords: creditworthiness, international standards of creditworthiness, Islamic finance.

1-الإطار المنهجي للدراسة

1.1 المقدمة

مما لا شك فيه ان دراسة وتحليل معايير الجدارة الائتمانية للعملاء تلعب دور بارز في تقليل المخاطر الائتمانية. ونظرا لأن الائتمان يعتبر النشاط الرئيسي للمصارف فإنها أولت اهتماما كبيرا لإدارة وقياس المخاطر الائتمانية ومحاولة التنبؤ بها، إلا ان ما هو اهم من ذلك هو الاعتماد على معايير ائتمان سليمة تقي من خطر التعثر. وفي ظل الانتشار الحديث للصيرفة الإسلامية في ليبيا وتحول المصارف التجارية الى مصارف إسلامية انتشرت ظاهرة الديون المتعثرة بتلك المصارف لأسباب عديدة كالتعسر والمماطلة وغيرها (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2018). وعليه يتبادر الى الدهن تساؤلا عن ماهية المعايير الائتمانية التي تتبعها هذه المصارف؟ الامر الذي يولي أهمية بالغة لموضوع هذه الورقة.

1.2 مشكلة الدراسة:

تتمثل اشكالية الدراسة في ان المصارف الليبية المانحة للتمويلات الإسلامية تعاني من مشكلة تحصيل اقساطها المستحقة للتمويلات الممنوحة وذلك ووفقا لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات الماضية 2017، 2018، 2019 و 2020م. ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة تبين ان منح المصارف للائتمان المصرفي دون دارسة الجدارة الائتمانية للعملاء أمر يترتب عليه مواجهة مخاطر تتمثل في التعثر المستقبلي في تحصيل الديون، وللحد من ذلك فإن الأمر يتطلب الالتزام بتطبيق معايير الجدارة الائتمانية المتعارف عليها دوليا. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- هل المصارف المانحة للتمويل الإسلامي بليبيا تطبق معايير الجدارة الائتمانية للعملاء المتعارف عليها دوليا عند اتخاذ قرار منح الائتمان؟

1.3 فرضية الدراسة:

من خلال مشكلة البحث وتساؤلاتها تم صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

" المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير الدولية للجدارة الائتمانية للعميل عند منح الائتمان المصرفي"

1.4 الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية دراسة وتحليل معايير الجدارة الائتمانية للعملاء ومدى تطبيقها على التمويلات الاسلامية في المصارف الليبية والذي سيتم تحقيقه كالتالي:

1. من خلال الجانب النظري سيتم استعراض المعايير الدولية لمنح الائتمان لبناء نموذج مجمع، والاطلاع على عدد من الدراسات السابقة للمساعدة في تحديد المنهج الملائم لتحقيق هدف الدراسة.
2. من خلال الجانب العملي سيتم قياس مدى اعتماد المصارف الليبية على المعايير الدولية عند منح الائتمان المصرفي الإسلامي وذلك باستخدام نموذج مجمع لمعايير الائتمان. والذي من خلاله سيتم الكشف عن نقاط الضعف او الثغرات في عملية التقييم الائتماني ومحاولة علاجها بتقديم التوصيات اللازمة.

1.5 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: سوف تساهم هذه الدراسة في اثراء الأدبيات العلمية المهتمة بالتمويل المصرفي الإسلامي ومعايير منحه وبالتالي خلق مرجعا للدراسات المستقبلية.

الأهمية العملية: بما أن هذه الدراسة تحقق في اوجه القصور في تطبيق معايير وشروط منح التمويل الاسلامي بالمصارف الليبية فإن ذلك سوف يمنحها فرصة لكشف بعض الثغرات في تطبيق هذه المعايير والخروج بنتائج تساهم في ارشاد هذه المصارف وتحسين أدائها الائتماني وتخفيض مخاطر التعثر.

1.6 منهجية الدراسة:

تماشيا مع طبيعة مشكلة الدراسة واهدافها، فأن المنهج المتبع في تصميم هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم الاعتماد على اسلوب التفكير الاستنباطي المتبع بالبحوث الوصفية في تقديم الإطار النظري للدراسة وعرض اشكالياتها وفروضها مستعينين بالمراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. ايضاً تم استخدام المنهج الاجرائي القائم على استراتيجية المسح الميداني أحد اساليب البحوث الوصفية لغرض تشخيص واقع استخدام معايير الجدارة الائتمانية لطالبي الائتمان المصرفي الاسلامي بالمصارف الليبية مستعينين في جمع البيانات الاولية اللازمة بنموذج استبيان تم تصميمه لهذا الغرض، حيث تم تحليله عن طريق عدد من الاساليب الاحصاء الاستدلالي المناسبة. وقد اشتملت الاستبانة على 7 محاور رئيسية تحتوي على مجموعة اسئلة تتعلق بواقع تطبيق معايير الجدارة الائتمانية بالمصارف عينة الدراسة. ولغرض تحليل البيانات تم استخدام الحزمة الإحصائية ال SPSS.

1.7 مراجعة وعرض للدراسات السابقة

بالرغم من قلة الدراسات حول استخدام معايير الجدارة الائتمانية للعملاء في اتخاذ القرار الائتماني بالمصارف الاسلامية الا انه سنحاول عرض ما أمكن من الدراسات التي تناولت هذا الجانب.

- دراسة (عماد الدين وشرف الدين 2021) بعنوان "تحديد معايير الجدارة الائتمانية المستخدمة للموافقة على التمويل من قبل المصارف الإسلامية في إندونيسيا" استخدمت الدراسة المنهج النوعي وطريقة المقابلات شبه المنظمة عبر الانترنت. تم اختيار ثلاثة مكاتب للائتمان بثلاث مصارف اسلامية كعينة للدراسة. توصلت الدراسة إلى أن جميع العناصر الائتمانية لنموذج 5Cs مهمة ومطبقة من قبل المصارف مع التأكيد على أهمية ضمان الأصول الثابتة والقدرة على السداد والتعهدات المالية كضمان ثانوي.
- دراسة (الجابر ،**2018**) بعنوان "أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية". تكونت عينة الدراسة من موظفي التسهيلات الائتمانية، واستخدمت المنهج الوصفي وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لقدرة العميل على التسهيلات الائتمانية مما يشير إلى أهمية هذا المحور. أوصت الدراسة بوضع آلية لتحديد مستويات التسهيلات الائتمانية السنوية، وتركيز الجهات المختصة على آلية ومستوى تطبيق معايير الجدارة الائتمانية بالبنوك الكويتية.
- دراسة (منيزل، **2016**) بعنوان " العوامل المؤثرة في منح التمويل في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن" استهدفت الدراسة جميع مدراء اقسام الائتمان بالبنوك الإسلامية بالأردن واستخدمت الأسلوب الوصفي، واستنتجت بانه هناك أثر ذو دلاله

إحصائية للمعايير التالية في منح التمويل لإسلامي مرتبة حسب الاهمية وهي الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمانات، الغرض من الائتمان.

- دراسة (سيف، **2016**)، بعنوان " مدى كفاءة المصارف الإسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي، دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي" هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرار الائتماني والكشف عن العوامل التي يتم تجاهلها، حيث تم وضع مقترح يجمع بين نماذج معايير الجدارة الائتمانية PRISM, 5Ps, 5Cs، وتوصلت الدراسة الى ان العوامل التي يتبعها المصرف في اتخاذ القرار الائتماني مرتبة حسب الأهمية هي " الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمانات، التوقع المستقبلي، الظروف المحيطة والغرض من الائتمان" واستوصت برفع درجة الاهتمام بشخصية العميل، كفاءة الإدارة والغرض من الائتمان.
- دراسة (عبد الهادي، **2016**) بعنوان "دور معايير الجدارة الائتمانية في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية السورية". هدفت الدراسة للتعرف على كيفية تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وبيان ما إذا كان هناك اختلاف في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بين المصارف وذلك من خلال توزيع استبيان مكوّن وفق نموذج 5Cs وأظهرت النتائج أنّ جميع معايير هذا النموذج مهمّة في اتخاذ القرار الائتماني، ولكن تختلف أهميّتها بين المصارف العامة والخاصة.

جميع الدراسات التي سبق ذكرها مهتمة بدراسة المعايير المتبعة في منح التمويل بالمصارف العربية والاجنبية ونظرا لقلة الدراسات المتعلقة بنشاط المصارف الليبية المانحة للتمويل الاسلامي فإنه لم يتم العثور على دراسات منشورة مهتمة بدراسة معايير منح الائتمان بتلك المصارف وقد يرجع ذلك الى حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية الامر الذي يمنح هذه الدراسة اهمية علمية وعملية والتي قد تساهم في معرفة المعايير المتبعة من قبل المصارف الليبية في منح التمويل الإسلامي ومحاولة الكشف عن أي قصور في تطبيق تلك المعايير مما يسهم في تحسين عمليات منح الائتمان الاسلامي ومن ثم تخفيض مخاطر التعثر.

2-الإطار النظري

2.1 المبحث الأول: الجدارة الائتمانية.

2.1.1 تعريف الجدارة الائتمانية: تتمثل في مدى قدرة العميل ورغبته بالالتزام بالدفع وفقا لشروط التعاقد Bentley (&Stanton, 2008)، فإذا كان العميل قادرا على إدارة نشاطه وتوليد ارباح لسداد ديونه ويمتلك راس مال كافي لذلك ولديه ما يضمن عدم تعثره او يعوض المصرف في حال تعثره حينها يكون العميل ذو جدارة ائتمانية. (عمار والقصيرى، 2015)

2.1.2 معايير الجدارة الائتمانية.

لتحديد مستوى الجدارة الائتمانية للعملاء هناك مجموعة من المعايير تعتمد عليها المصارف للقيام بذلك ومن اهم نماذج معايير الجدارة الائتمانية المتعارف عليها دوليا والمطبقة من قبل المصارف هي:

1- نموذج 5C's.
2- نموذج 5P's.
3- نموذج PRISM.

1- نموذج 5C's

لقياس مستوى الملاءة المالية للعملاء تعتمد بعض المصارف على خمسة عوامل رئيسية متمثلة في التالي:

أولا: القدرة **(Capacity)** : هي قدرة العميل على تغطية التزاماته وسداد الأقساط في الوقت المحدد، وذلك يتحدد بناء على قدرته على استغلال وإدارة الأموال و توليد الأرباح اللازمة لسداد القرض، ويعكس ذلك حجم الدخل الذي يحققه بالنسبة لحجم التزاماته. (عبادي، 2014)

ثانيا: الشخصية **(Character)**: دراسة الشخصية تتم من خلال الاستعلام عن العميل طالب الائتمان وجمع معلومات كافية عن الجوانب التالية: (الدغيم وآخرون، 2006)

1. التحقق من مدى أهلية العميل القانونية ومستوى الاحترام والسمعة التي يحظى بها في المحيط العائلي والعملي.
2. التحقق من تصرفات العميل وسلوكياته والتعرف على الظروف التي يعيشها ومستواه المالي والأزمات المالية التي يمر بها ومدى تأثير ذلك على قدرته في السداد. (شافية، 2016)
3. الاتصال بالمصارف والمؤسسات الاخرى والتجار التي سبق للعميل التعامل معها للتأكد من مدى وفائه بسداد التزاماته.
4. التحقق من مدى التزام العميل باللوائح والاطر التشريعية المنظمة لسوق العمل والتأكد من عدم وجود أي مرافعات مالية او قضائية او حجوزات ضد العميل وعدم تعرضه للإشهار بالأفلاس.

ثالثا: راس المال **(Capital):** يشتمل راس مال العميل على كل ما يمتلكه من أصول مالية وحقيقية، حيث يمثل ذلك ملائته المالية وقدرته على السداد ويعتبر البطانة الاحتياطية بعد الضمانات فكلما كانت ثروة العميل كبيره بالنسبة لديونه كلما قل حجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ولتحليل راس المال يتطلب التالي: (الدغيم وآخرون، 2006)

1. التحقق من نوع وقيمة الأصول التي يمتلكها العميل طالب القرض وما مدى إمكانية تسييلها.
2. ما هو حجم ونوع مصادر التمويل الخارجية (الديون) ونسبتها الى مصادر التمويل الداخلية.

رابعا: الضمان **(Collateral):**هو ما يقدمه العميل للمصرف كرهن ولا يحق له التصرف فيه خلال فترة الائتمان ويحق للمصرف الاستحواذ عليه في حال التعثر، الضمان قد يكون عيني او شخصي (كفالة او ضامن) (الزبيدي، 2002). هناك بعض الشروط التي يجب توافرها في الضمان وهي كالتالي: (بن مسعودة، 2008) نقلا عن (الخضيري، 1999)

1. ان يكون الأصل المقدم كضمان مملوكا بالكامل للعميل وقابل للتسييل ومؤمن عليه.
2. يجوز للمصرف زيارة الأصل المرهون في أي وقت يشاء وإعادة تقييمه وطلب ضمانات أخرى في حالة انخفاض قيمته واتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تضمن حقه في الرجوع اليه في حال تعثر العميل.
3. في حالة الضمان الشخصي يجوز للمصرف طلب صك من الضامن لتعزيز وضع العميل.

خامسا: الظروف المحيطة **(Conditions):** تتمثل في البيئة المحيطة بالعميل التي قد يكون لها تأثير على نشاطه والصناعة او على الاقتصاد ككل، فالبيئة الاقتصادية تتمثل في نظام الضرائب، مستوى التضخم وأسعار الصرف، مستويات والأجور وظروف السوق، كذلك الاستقرار السياسي من عدمه له إثر على مستوى أداء العميل، اما البيئة الاجتماعية والثقافية فتتمثل في الوعي المصرفي للعملاء والتوزيع الجغرافي والعادات والسلوكيات. (عبدالحفيظ، 2016)

2-نموذج **5P's**

تميز هذا النموذج بإضافة معيارين ذا اهمية لعملية التحليل الائتماني وهما الغاية أو الغرض من الائتمان والنظرة او والتوقع المستقبلي، ويتضمن أيضا خمس معايير متمثلة في التالي:

أولا: الأشخاص **(People):** يتطابق تماما مع ما تم ذكره في معيار الشخصية في نموذج 5C's.

ثانيا: الغرض من الائتمان **(Purpose):** يهتم هذا المعيار بمعرفة الغرض من الائتمان والمجال المستهدف وهل يتماشى ذلك مع خبرة العميل وقدرته ويتماشى سياسة المصرف الائتمانية والاهداف التي يسعى لتحقيقها ويتوافق مع الخطط الاقتصادية للدولة، هل حجم الائتمان ينسجم مع الغرض المستهدف بما يضمن عدم اهدار المال خارج الغرض المخصص له. (انجروا، 2006)

ثالثا: القدرة **(Payment):** ذلك مطابق تماما لما تم ذكره في معيار القدرة في نموذج 5C's.

رابعا: الضمان **(Protection)**: يهتم هذا المعيار بتقديم الحماية لأموال المصرف عن طريق المطالبة بالضمانات ودراستها وتقييمها بالشكل الذي يضمن حماية أموال المصرف.

خامسا: النظرة او التوقع المستقبلي **(Prospects):** هي محاولة للتنبؤ بالعوامل الداخلية والخارجية التي لها تأثير على نشاط العميل كمؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم، أسعار الصرف وغيرها) والعوامل السياسية والتغير في التشريعات والقوانين (أنجروا، 2006)، ويمكن استخدام التحليل النوعي SWOT للتنبؤ بتعثر العميل على النحو التالي: (Nicholas, 2017)

العوامل الداخلية: حصر وتحليل نقاط القوة(Strengths) ونقاط الضعف(Weaknesses) التي تتواجد بالعميل.

العوامل الخارجية: الفرص (Opportunities) اي حصر العوامل التي يمكن ان تساهم في ازدهار نشاط العميل والتي يجب ان يستغلها للرفع من جدارته الائتمانية. المهددات(Threats) وهي حصر وتحديد العقبات التي قد تهدد نشاط العميل وقدرته على السداد والتي قد تكون خارجه عن ارادته.

3- نموذج **PRISM**. (الزبيدي،2002)

وهو النموذج الأساسي الثالث ويعتبر من النماذج الحديثة التي استخدمت في تحليل الائتمان، وتسميته هي اختصار يشير كل حرف فيه الى معيار معين كالتالي:

أولا: التصور **(Perspective):** مطابق لما تم ذكره بعنصر النظرة المستقبلية بنموذج 5P's.

ثانيا: القدرة على السداد **(Repayment):** يشترك مع نموذجي 5C's & 5P's في هذا العنصر حيث يعني تحديد قدرة المقترض على السداد.

ثالثا: الغاية او الغرض من الائتمان **(Intention or Purpose):** يشترك مع نموذج 5P's في هذا العنصر ويعني تحديد الغاية من الائتمان لمنع اهدار المال خارج الغرض المخصص له.

رابعا: الضمانات **(Safeguards):** مطابق لما تم ذكره بنموذجي 5C's & 5P's فيما يخص هذا العنصر.

خامسا: الإدارة **(Management):** يهتم هذا العنصر بتحليل مدى قدرة العميل على إدارة نشاطه وكفاءته في استغلال الأموال وهو ما يمكن دراسته ضمن معيار القدرة.

كما أظهرت بعض الكتب والدراسات بأن هناك مجموعة أخرى مستخدمة من النماذج الائتمانية قد تختلف من مصرف لأخر او من دولة الى أخرى، ولضمان الوصول الى نموذج موحد وشامل لمعايير الجدارة لائتمانية يتوجب ايضا دراسة هذه النماذج ولو بشيء من الايجاز كالتالي:

1- نموذج 6 C's

وفقا ل (Abor et al. 2019)، (HKIB, 2012) & (Gup, 2011) يتألف النموذج السادس لمعايير الجدارة الائتمانية من نموذج 5C's بالإضافة الى عامل سادس وهو (الامتثال Compliance) اي الامتثال للقوانين واللوائح، فمدى امتثال العميل للقوانين واللوائح تتم دراسته تحت معيار الشخصية بنموذج 5C's وهو ليس معيار مستقل بذاته.

2- نموذج 7C's

اثبتت دراسة Joshua (2010) ان جميع المصارف الكينية تتبع نموذج يتكون من سبع معايير وهي (الشخصية Character، القدرة Capacity، الضمانات Collateral، الظروف المحيطة Conditions، المساهمة Contribution، الرقابة Control، التفكير المنطقي Common sense)، فالرقابة تعني مدى التزام العميل بالشروط والمعايير مستقبلا وذلك يخرج عن معايير الجدارة الائتمانية. بينما المساهمة تعني مدى مساهمة العميل في راس مال المشروع، والتفكير المنطقي يعني قدرة العميل على اتخاذ القرارات، وبذلك يتضح إن هذه العوامل تندرج تحت معياري راس المال والقدرة بالنماذج PRISM،5Cs, 5P's وليست معايير مستقلة بذاتها.

3- نموذج 8C's

أيضا أشار كلا من (Devine, 2004) & (Hale, 2008)، الى ان النموذج الثامن لمعايير الجدارة الائتمانية يتألف من نموذج 5C's بالإضافة الى ثلاث معايير أخرى وهي (التدفق النقدي Cash Flow، الالتزام Commitment، الدرجة الائتمانية Credit Score). فمعيار التدفق النقدي يعني قدرة العميل على توليد الارباح، بينما الالتزام والدرجة الائتمانية

يعكسان التاريخ الائتماني للعميل وتتم دراستهما ضمن معيار الشخصية وبذلك يتضح ان هذا النموذج ما هو إلا تفصيل لنموذج 5C's.

4- نموذج 9C's

وفقا ل (Lewis, 2013) و (Martin, 2010) فإن النموذج التاسع لمعايير الجدارة الائتمانية يتكون من نموذج 5P's إضافة الى اربع عوامل أخرى وهي (الالتزام Commitment، الثقافة Culture، التعويض Compensation، القرب Closeness). حيث ان معيار الالتزام تتم دراسته ضمن عنصر الشخصية. بينما الثقافة تعبر عن والوعي المصرفي للعملاء، والتعويض يعني الحافز الذي يدفع المصرف لقبول العميل وتتم دراسته ضمن معيار القدرة، في حين ان معيار القرب يعبر عن مستوى العلاقة بين المصرف والعميل وتتم دراسته ايضا ضمن شخصية العميل، ما يبرهن ان هذا النموذج ما هو الا تفصيل لنموذج 5P's.

5- نموذج 10C's

وفقا ل (Abukhalid et al, 2020) إن النسخة العاشرة لمعايير الجدارة الائتمانية تتمثل في النموذج 5C's **إضافة الى** خمس عوامل أخرى وهي (التدفق النقدي Cash Flow، الدرجة الائتمانية او الالتزام بالدفع Credit History or Commitment، الزبائن Customers، التركيز Concentration، البلد Country)، حيث التدفق النقدي يشير للقدرة على تحقيق الأرباح، بينما الدرجة الائتمانية تشير للتاريخ الائتماني للعميل، ومعيار الزبائن يشير للشريحة المستهدفة من قبل المنشاة وأثرها على أدائها، في حين يشير معيار التركيز الى دراسة مصادر دخل المنشاة، و يشير معيار "البلد" الى العوامل المتعلقة ببلد ما وتختلف من بلد لأخر، وعند مقارنة هذه المعايير بالنماذج 5C's, 5P's, PRISM يتضح انها تتم دراستها ضمن معايير القدرة، الشخصية و الظروف المحيطة.

وبذلك فأنه عند الاطلاع على هذه النماذج اتضح انها ما هي الا تفصيل للنماذج الائتمانية الثلاثة الأساسية وهذا التفصيل سوف يساعد على بناء نموذج مجمع لمعايير الجدارة الائتمانية. ونظرا لان تلك النماذج تشترك مع بعضها وتختلف في بعض العناصر أي عدم شمول كل نموذج منفرد على كافة العناصر اللازمة لتقييم طلبات الائتمان فإن الأمر يستلزم استنتاج او الخروج بنموذج موحد يشمل جميع المتغيرات اللازمة للتحقق من مستوى الجدارة الائتمانية للعملاء كما هو موضح بالشكل ادناه:

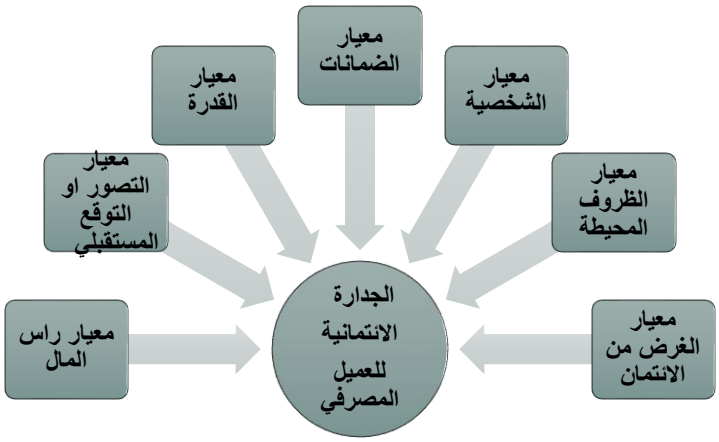

شكل **(1)** المصدر: اعداد الباحثان من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة.

وسوف يتم استخدام هذا النموذج بالدراسة الحالية للتحقق من مدى تطبيقه من قبل المصارف التجارية الليبية في منح التمويل الإسلامي.

2.2 المبحث الثاني: الائتمان المصرفي الإسلامي.

ويقصد به ادوات مصرفية ائتمانية اسلامية يتم تقديمها بديلا عن الخدمات الائتمانية المحسوبة بالفائدة في المصارف التقليدية والمتمثلة في الادوات الاتية: (البدارين والجراح، 2017)

2.2.1 ادوات التمويل المصرفي الإسلامي

أولا: المرابحة: قد يحتاج العميل لسلعة او مواد خام ولا يتوفر لديه المال الكافي لشرائها حينها يلجأ للمصرف للحصول على تلك السلعة وعلى ان يتم السداد في المستقبل وبسعر أعلى، وبهذا يكون المصرف قد قام بالمرابحة على تلك السلعة محققا ربح مقابل توفيرها. (عفانه، 1996)

ثانيا: الإستصناع: هو عقد يتقدم فيه العميل (المستصنع) طالبا من الصانع صناعة سلعة بمواصفات محددة وان يتم التسليم في المستقبل بثمن يتفق عليه عند التعاقد او ان يتم السداد حالا بثمن اقل او بالتقسيط او بثمن مؤجلا (غردة، 2018)، وعادة ما يدخل المصرف بطلب من العميل كوسيط لتمويل الصانع مقابل تعهد العميل بشراء السلعة. (عبدالعال، 2009)

ثالثا: المضاربة: عقد بين طرفين كأن يكون المصرف الاسلامي والعميل إحداهما يملك المال وليس لدية القدرة على استثماره والطرف الأخر (المضارب) لدية الخبرة وينقصه المال، وبذلك يتفق الطرفان على الصفقة ويتم تقسيم الارباح حسب الاتفاق. (الأسرج، 2010)

رابعا: المشاركة: هي عقد شراكة بين المصرف والعميل فيها يساهم كل طرف بحصة في رأس المال او العمل او كلاهما ويتم الاتفاق على تقاسم الأرباح بنسب محددة يتفق عليها مسبقا وأن يتحمل كل منهما الخسارة حسب مساهمته في ذلك. (قندور، 2019)

2.2.2 مخاطر أدوات التمويل المصرفي الإسلامي.

تختلف مخاطر أدوات التمويل الإسلامي باختلاف طبيعتها حيث تتمثل مخاطر المرابحة في المماطلة في السداد وعدم الإيفاء بالوعد لشراء السلعة محل المرابحة وبما ان المصارف الإسلامية لا تفرض غرامات ولا يمكنها زيادة نسب الأرباح لذا فإن أي تأخر في السداد سوف يكبدها خسائر (عياش وصالح، 2016). بينما تتمثل مخاطر الإستصناع في امتناع تسلم المستصنع للسلعة، وتتمثل مخاطر المضاربة بعدم دفع المضارب نصيب المصرف من الأرباح، بينما في المشاركة قد يتحول راس المال المشارك به المصرف الى دين، ونظرا لارتفاع حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية فأنه يتوجب اتباع معايير ائتمانية سليمة تقي المصرف من ذلك. (زرارقي، 2012)

3-الإطار التطبيقي للدراسة.

3.1 اجراءات الدراسة

اعتمدت فلسفة الإطار العملي للدراسة على اسلوب المسح الميداني المتبع بالبحوث الوصفية، كونه يهدف للتحقق من مدى استخدام معايير الجدارة الائتمانية على التمويلات الاسلامية بالمصارف الليبية. ولتحقيق ذلك الغرض تم تصميم نموذج استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة يشتمل على 7 محاور رئيسية وكانت خيارات الاجابة بها مصممة على مقياس ليكرث الخماسي، وقد تم استخدم برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. وكانت خطوات واجراءات الدراسة الميدانية كالاتي:

3.1.1 أداة القياس المستخدمة في الدراسة وقد قسمت إلى قسمين على النحو التالي:

1. المعلومات العامة: تتضمن المعلومات الديمغرافية المتعلقة بالعمر، سنوات الخبرة، والمؤهل والتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة.
2. البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث: وقد اشتملت على عدد (7) محاور رئيسية تتعلق بمدى تطبيق معايير الجدارة الائتمانية على التمويلات الاسلامية بالمصارف الليبية.

صدق وثبات الاستبانة.

1. صدق المحكمين: عرض الباحثون الاستبانة على مجموعة من المحكمين وهم أعضاء هيئة تدريس من كلية الاقتصاد بجامعة سرت وعددهم "5" أساتذة تألفت من مجموعة متخصصين في الاقتصاد من إدارة، تمويل ومصارف ومحاسبة وقد استجاب الباحثون لآراء المحكمين، وبذلك خرجت قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية.

2. اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمر نوف (Test Smirnov-Kolmogorov)(S-K)لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (1) يبين التوزيع الطبيعي لأبعاد الدراسة

ت	ابعاد الدراسة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
1	معيار الشخصية	0.649	0.793
2	معيار القدرة	0.776	0.584
3	معيار الضمان	0.691	0.727
4	معيار الغرض من الائتمان	0.862	0.447
5	معيار الظروف المحيطة	0.855	0.457
6	معيار رأس المال	0.896	0.398
7	معيار التصور او التوقع المستقبلي	1.220	0.102

يتضح من النتائج بالجدول اعلاه أن القيمة الاحتمالية (sig) لجميع ابعاد المعايير الدولية لمنح الائتمان المصرفي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه الابعاد يتبع التوزيع الطبيعي.

3. صدق وثبات المقياس: قد تم حساب قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient وكانت النتائج كما يلي:

جدول (2) يبين صدق وثبات الاستبانة.

مجالات قائمة الاستقصاء	الأسئلة	ألفاكرونباخ	الثبات
معيار الشخصية	11	0.753	0.867
معيار القدرة	11	0.704	0.839
معيار الضمان	4	0.700	0.836
معيار الغرض من الائتمان	4	0.759	0.871
معيار الظروف المحيطة	5	0.900	0.948
معيار رأس المال	2	0.727	0.852
معيار التصور او التوقع المستقبلي	2	0.894	0.945
الدرجة الكلية	39	0.922	0.960

الثبات = الجدر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرو نباخ.

اتضح من النتائج أن قيمة ألفا كرو نباخ لكل المحاور كانت مرتفعة وقد بلغت (0.922)، وقيمة الثبات ظهرت مرتفعة ايضا وقد بلغت (0.960) مما يؤكد ثبات الاستبيان وصلاحيته.

2.1.3 تحليل خصائص وعينة البحث.

جدول **(3)** يبين المعلومات الديموغرافية لأفراد العينة.

السمة	نوعها	العدد	النسبة
الفئة العمرية	من 21 الى 30 سنة	5	%16.7
	من 31 الى 40 سنة	9	%30
	من 41 الى 50 سنة	13	%43.3
	من 51 فما فوق	3	%10
المجموع		30	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	2	%6.7
	بكالوريوس	24	%80
	ماجستير فما فوق	4	%13.3
المجموع		30	%100
سنوات الخبرة	من 1 الى 5 سنوات	4	%13.3
	من 6 الى 10 سنوات	7	%23.3
	من 11 الى 15 سنة	6	%20
	من 16 فما فوق	13	%43.3
المجموع		30	%100
التخصص العلمي	محاسبة	14	%46.7
	تمويل ومصارف	9	%30.0
	اقتصاد	4	%13.3
	إدارة اعمال	3	%10
المجموع		30	%100

وفقا للجدول أعلاه، اظهرت النتائج ان أعلى فئة عمرية للمستجيبين كانت (من 41 الى 50 سنة) بعدد 13 وبنسبة 43.3%، وأن أكثر افراد العينة من حملة البكالوريوس بعدد 24 وبنسبة بلغت 80%، وأصحاب الخبرة من (16 فما فوق) قد تحصلوا على النسبة الاعلى 43.3% وعددهم 13 وذلك ما قد يعزز نتائج الدراسة لان عامل السن والخبرة الطويلة في مجال العمل مؤشر على صحة البيانات المستسقاة، بينما أن اصحاب التخصص العلمي "محاسبة" قد بلغت نسبتهم 46.7% بعدد 14 فرد.

3.1.3 تحليل أبعاد الدراسة:

للتعرف على مدى اعتماد المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي على المعايير الدولية لمنح الائتمان المصرفي قام الباحثون بطرح فرضية رئيسيه متفرعة الى عدة فرضيات فرعيه.

الفرضية الرئيسية: المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير الدولية للجدارة الائتمانية للعميل عند منح الائتمان المصرفي، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير المتعلقة بشخصية العميل عند منح الائتمان المصرفي.
2. المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير المتعلقة بقدرة العميل عند منح الائتمان المصرفي
3. المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير المتعلقة بالضمانات المقدمة عند منح الائتمان المصرفي.
4. المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير المتعلقة بالغاية او الغرض من الائتمان عند منح الائتمان المصرفي.
5. المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير المتعلقة براس المال عند منح الائتمان المصرفي.
6. المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير المتعلقة بالظروف المحيطة عند منح الائتمان المصرفي.
7. المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق المعايير المتعلقة بالتصور او التوقع المستقبلي عند منح الائتمان المصرفي.

المحور الاول: معيار الشخصية

بالنظر الى النتائج الإحصائية المتعلقة بتطبيق معيار الشخصية بالجدول (4) قد تبين حصول جل الفقرات على موافقة عينة الدراسة مرتبة حسب أهميتها بالنسبة للمصارف محل الدراسة كالتالي: الفقرة (1): التأكد من صحة البيانات المقدمة من قبل العميل بمتوسط حسابي 4.500، الفقرة (2): التحقق من هوية العميل وأهليته القانونية بمتوسط 4.400، الفقرة (3): طلب شهادة بالالتزام بالضرائب بمتوسط 3.900، الفقرة (4): التحقق من سلوكيات وتصرفات العميل بمتوسط 3.800 الفقرة (5): يقبل المصرف فقط العملاء من مواطني الدولة بمتوسط 3.800 حيث ان كل هذه الفقرات منفردة كان لها معدل دلالة 0.000، الفقرة (6): الاتصال بالمصارف الأخرى والتحقق من مدى وفاء العميل في سداد التزاماته كان لها متوسط 3.500 ودلالة 0.005، الفقرة(7): يقبل المصرف العملاء من عمر 21 الى ما دون 65 سنه بمتوسط 3.566 ودلالة 0.015، الفقرة(8): يتحقق المصرف من مدى وفاء العميل بالتزاماته وتعهداته اتجاه التجار والمؤسسات الأخرى بمتوسط 3.466 وبدلالة 0.012.

جدول (4) يبين المتوسطات الحسابية والأهمية واختبار (T) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة المعنوية المتعلقة بمدى تطبيق معايير الشخصية في منح الائتمان المصرفي الإسلامي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	الدلالة المعنوية	الأهمية
يقبل المصرف فقط العملاء من مواطني الدولة المقيمين بمكان تواجد المصرف.	3.800	1.095	4.000	0.000	5
قبل منح القرض يتحقق المصرف من هوية العميل ومدى أهليته القانونية.	4.400	0.563	13.614	0.000	2
يقبل المصرف العملاء من 21 سنة الى ما دون 65 سنة.	3.566	1.194	2.599	0.015	6
يقوم المصرف بالتأكد من صحة البيانات المقدمة من قبل العميل قبل منح التمويل.	4.500	0.861	9.542	0.000	1

يقوم المصرف بالتحقق من مستوى الاحترام والسمعة التي يحظى بها العميل طالب الائتمان في المحيط العائلي والعملي.	3.366	1.098	1.829	0.078	9
التحقق من تصرفات العميل وسلوكياته والتنبؤ بأثارها على قدرته على السداد مستقبلا.	3.800	0.761	5.757	0.000	4
يقوم المصرف بالاتصال بالمصارف التي سبق للعميل التعامل معها للتعرف على حجم ديونه والتحقق من مدى وفائه في سداد التزاماته.	3.500	0.900	3.042	0.005	7
يتحقق المصرف من مدى وفاء العميل بالتزاماته وتعهداته اتجاه التجار والمؤسسات الأخرى التي سبق له التعامل معها حيث يمكن جمع تلك المعلومات من السوق.	3.466	1.041	2.454	0.020	8
يطلب المصرف من أصحاب المهن والأعمال الحرة، شهادة من مصلحة الضرائب تثبت مدى التزامهم بدفع الضرائب.	3.900	0.803	6.139	0.000	3
يقوم المصرف بالتأكد من عدم وجود أي مرافعات قضائية او حجوزات مالية ضد العميل.	3.166	0.841	0.407	0.407	11
يتم التأكد من عدم تعرض العميل للإشهار بالإفلاس.	3.233	1.165	1.097	0.282	10
الدرجة الكلية	3.700	0.526	7.291	0.000	2

عند مستوى دلالة (0.05).

بينما يتضح أيضا من النتائج ان المصارف تتجاهل او لا تطبق بعض العوامل المتعلقة بالشخصية المتمثلة في الفقرات التالية: الفقرة(9): التحقق من مستوى الاحترام والسمعة التي يحظى بها العميل في المحيط العائلي والعملي بمتوسط 3.366 وبدلالة 0.078. الفقرة(10): التأكد من عدم تعرض العميل للإشهار بالأفلاس بمتوسط 3.233 بدلالة 0.282، الفقرة(11): التأكد من عدم وجود أي مرافعات قضائية او حجوزات ضد العميل بمتوسط 3.166 ودلالة0.407. بالرغم من وجود قصور في تطبيق بعض العوامل المتعلقة بشخصية العميل إلا أنه عند النظر للمتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات هذا المحور فانه يظهر عند مستوى 3.700 وبانحراف معياري 0.526 كما ظهرت قيمة T المحسوبة للعينة الواحدة 7.291 وهي أكبر من الجدولية 2.045 عند درجة حرية 29 مما يعطينا مؤشرا لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وبالتالي يمكن القول ان المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي تطبق معايير الشخصية في عملية منح الائتمان المصرفي الاسلامي.

المحور الثاني: معيار القدرة

وفقا للنتائج الإحصائية بالجدول (5) فيما يتعلق بمدى تطبيق معيار القدرة تبين ان اغلب الفقرات تحصلت على الموافقة من قبل افراد العينة مرتبة حسب الأهمية كالتالي الفقرة (1): يمنح المصرف مبلغ التمويل بما يتناسب مع دخل او راتب العميل بمتوسط 4.366، الفقرة(2): يطلب المصرف تعهد من جهة العمل بعدم قفل أو السماح بنقل حساب العميل بمتوسط 4.300، الفقرة(3): يطلب المصرف شهادة راتب للتحقق من مستوى الدخل ومدى انتظامه وكفايته في السداد بمتوسط 4.200، الفقرة

(4): يقبل المصرف العملاء الموظفين بالقطاع العام بشرط ورود مرتبه لحسابه بالمصرف لمدة لا تقل عن سنة بمتوسط 4.066 حيث ان كل هذه الفقرات منفردة كان لها معدل دلالة 0.000، الفقرة (5): يتم قبول طلبات العملاء الذين يشغلون وظائف بالشركات الخاصة بشرط تقديم وثائق من الجهة المستخدمة تثبت استمرارية المرتب بمتوسط 3.800 بمعدل دلالة 0.001، الفقرة (6): يمنح المصرف القروض للعملاء الذين لا تتجاوز التزاماتهم عن 50% من دخلهم بمتوسط 3.466 وبدلالة 0.020، الفقرة (7): يحدد المصرف حجم مبلغ القرض بناء على خبرة العميل وقدرته على السداد بمتوسط 3.480 بدلالة 0.043.

وتظهر النتائج ايضا ان المصارف لم تهتم ببعض العوامل الأخرى التي لها علاقة بمقدرة العميل المتمثلة في الفقرات التالية: الفقرة (8): يقوم المصرف بالاطلاع على حساب العميل للتعرف على حجم ايداعاته ومسحوباته بمتوسط 3.366 وبدلالة 0.078. الفقرة (9): التحقق من مدى قدرة العميل على استغلال الائتمان الممنوح بالشكل الأمثل بمتوسط 2.866 وبمعدل دلالة 0.459. الفقرة (10): الاستعلام عن الازمات المالية التي يمر بها العميل في حياته الخاصة والتي قد تؤثر في قدرته على السداد بمتوسط 3.000 وبدلالة 1.000. الفقرة (11): يتم التحقق من مدى خبرة العميل في مجال عمله او اختصاصه او انشطته السابقة بمتوسط 2.733 وبدلالة 0.234. وبالرغم من وجود قصور في تطبيق بعض العوامل المتعلقة بقدرة العميل على السداد إلا أنه عند النظر للمتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات هذا المحور فانه يظهر عند مستوى 3.597 وبانحراف معياري 0.481 وبدلالة معنوية 0.000، كما ظهرت قيمة T المحسوبة للعينة الواحدة 6.791 وهي أكبر من الجدولية 2.045 عند درجة حرية 29 مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، أي انه يمكن القول بأن المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي تطبق معايير القدرة في عملية منح الائتمان المصرفي الاسلامي.

جدول(5) يبين المتوسطات الحسابية والأهمية واختبار (T) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة المعنوية المتعلقة بمدى تطبيق معايير القدرة في منح الائتمان المصرفي الإسلامي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	الدلالة المعنوية	الأهمية
يقبل المصرف العملاء الموظفين بالقطاع العام بشرط ورود مرتبه لحسابه بالمصرف لمدة لا تقل عن سنة.	4.066	0.784	7.443	0.000	4
يتم قبول طلبات العملاء الذين يشغلون وظائف بالشركات الخاصة بشرط تقديم تعهد او وثائق من الجهة المستخدمة باستمرارية المرتب طول فترة التمويل.	3.800	1.214	3.607	0.001	5
يطلب المصرف شهادة راتب للتحقق من مستوى دخل او راتب العميل ومدى انتظامه وكفايته في سداد مبلغ التمويل.	4.200	0.805	8.163	0.000	3
يمنح المصرف مبلغ التمويل بما يتناسب مع دخل او راتب العميل.	4.366	0.668	11.195	0.000	1
يحدد المصرف حجم مبلغ القرض بناء على خبرة العميل وقدرته على السداد.	3.480	1.037	2.112	0.043	7

يطلب المصرف تعهد من جهة العمل بعدم قفل أو السماح بنقل حساب العميل لمصرف آخر.	4.300	0.651	10.933	0.000	2
يقوم المصرف بالاطلاع على حساب العميل للتعرف على حجم ايداعاته ومسحوباته السابقة والحالية وما إدا كان لديه أي تدفقات نقدية بحساب مصرفي آخر.	3.366	1.098	1.829	0.078	8
يمنح المصرف القروض للعملاء الذين لا تتجاوز التزاماتهم عن 50% من دخلهم.	3.466	1.041	2.454	0.020	6
يتحقق المصرف من مدى قدرة العميل على استغلال الائتمان الممنوح بالشكل الأمثل.	2.866	0.973	-0.75-	0.459	10
يقوم المصرف بالاستعلام عن الازمات المالية التي يمر بها العميل في حياته الخاصة والتي قد تؤثر في قدرته على السداد.	3.000	1.114	0.000	1.000	9
يتم التحقق من مدى خبرة العميل في مجال عمله او اختصاصه او انشطته السابقة.	2.733	1.201	-1.21-	0.234	11
الدرجة الكلية	3.597	0.481	6.791	0.000	3

عند مستوى دلالة (0.05).

المحور الثالث: معيار الضمان

بالنظر للجدول (6) والذي يوضح اراء عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى تطبيق معيار الضمانات فإنه يمكن القول ان كل فقرات هذا المحور قد حظيت بالموافقة باستثناء فقرة واحدة، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها بالنسبة للمصارف محل الدراسة كالتالي: الفقرة (1) يطلب المصرف كفالة او ضمان من طرف ثالث بمتوسط 3.900 وبدلالة 0.000، الفقرة(2) يقوم المصرف باتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تضمن حقه في الرجوع للضمان او الضامن بمتوسط حسابي3.766 وبمعدل دلالة 0.001، الفقرة(3) يطلب المصرف كمبيالات بعدد سنوات القرض مصادقة قانونياً بمتوسط 3.733 وبدلالة 0.001.

بينما لم تحظى الفقرة التالية بالموافقة: طلب المصرف أصول حقيقية قابلة للتسييل كضمان وأن تكون مملوكة بالكامل للمقترض ومؤمن عليها بمتوسط 3.40 وبدلالة 0.068، اما فيما يخص المحور ككل فإن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور قد بلغ 3.708 وبانحراف معياري 0.555 وبمعدل دلالة 0.000، كما ظهرت قيمة T المحسوبة للعينة الواحدة 5.142 وهي أكبر من الجدولية 2.045 عند درجة حرية 29، مما يعطينا مؤشرا على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، أي ان المصارف التجارية الليبية المانحة للتمويل الإسلامي تطبق معيار الضمانات في عملية منح الائتمان المصرفي.

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والأهمية واختبار (T) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة المعنوية المتعلقة بمدى تطبيق معيار الضمان في منح الائتمان المصرفي الاسلامي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	الدلالة المعنوية	الأهمية
يطلب المصرف أصول حقيقية قابلة للتسييل كضمان وأن تكون مملوكة بالكامل للمقترض ومؤمن عليها.	3.40	1.2507	1.898	0.068	4
يطلب المصرف كفالة او ضمان من طرف ثالث يكفل العميل في حال تأخره في السداد.	3.900	0.8847	5.572	0.000	1
يقوم المصرف باتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تضمن حفظ حقه في الرجوع للضمان او الضامن.	3.766	1.0726	3.915	0.001	2
يطلب المصرف كمبيالات بعدد سنوات السداد مصادقة قانونياً.	3.733	1.0806	3.717	0.001	3
الدرجة الكلية	3.708	0.555	5.142	0.000	1

عند مستوى دلالة (0.05).

المحور الرابع: معيار الغرض من الائتمان

بالنظر الى النتائج الإحصائية بالجدول (7) تبين ان جل فقرات هذا المحور قد حظيت بالموافقة ويمكن ترتيبها حسب أهميتها بالنسبة للمصارف محل الدراسة كالتالي، الفقرة(1): يتم التأكد من أن حجم القرض المطلوب يتماشى مع الغرض المستهدف بمتوسط 3.566 ومعدل دلالة 0.001. الفقرة(2): يتحقق المصرف من مدى جدية احتياج العميل للتمويل المطلوب بمتوسط 3.500 وبمعدل دلالة 0.002. الفقرة(3): يمنح المصرف القروض للأغراض التي تنسجم مع سياسته الائتمانية والاهداف التي يسعى لتحقيقها وأن تتوافق مع الخطط والسياسة الاقتصادية للدولة بمتوسط 3.445 وبدلالة، 0.003.

الا إنه في المقابل لم تحظى الفقرة (4) بالموافقة من قبل افراد العينة والمتمثل في التالي: يتحقق المصرف من أن الغرض من التمويل الذي يسعى اليه المقترض منسجم مع خبراته وقدرته بمتوسط 3.200 وبدلالة 0.161. ولكن بالنظر لهذ المحور ككل نجد ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات قد بلغ 3.375 وبانحراف معياري 0.652، كما ظهرت قيمة T المحسوبة للعينة الواحدة 3.148 وهي أكبر من الجدولية 2.045 عند درجة حرية 29 وبدلالة 0.003 بدلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، اي ان المصارف الليبية المانحة للتمويل الاسلامي تطبق معايير الغرض من الائتمان عند منح الائتمان.

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والأهمية واختبار (T) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة المعنوية المتعلقة بمدى تطبيق معيار الغاية او الغرض من الائتمان عند منح الائتمان المصرفي الاسلامي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	الدلالة المعنوية	الأهمية
يتحقق المصرف من مدى جدية احتياج العميل للتمويل المطلوب.	3.500	0.820	3.340	0.002	2
يتم التأكد من أن حجم القرض المطلوب يتماشى مع الغرض المستهدف.	3.566	0.858	3.616	0.001	1
يتحقق المصرف من أن الغرض من التمويل الذي يسعى اليه المقترض منسجم مع خبرته وقدرته.	3.200	0.761	1.439	0.161	4
يمنح المصرف القروض للأغراض التي تنسجم مع سياسته الائتمانية والاهداف التي يسعى لتحقيقها وأن تتوافق مع الخطط والسياسة الاقتصادية للدولة.	3.445	0.971	1.316	0.003	3
الدرجة الكلية	3.375	0.652	3.148	0.003	4

عند مستوى دلالة (0.05).

المحور الخامس: معيار الظروف المحيطة

بالنظر للجدول (8) يمكن الاستنتاج بان جميع فقرات هذا المحور لم تحظى بالقبول، حيث ظهرت النتائج كالتالي، الفقرة (1): يقوم المصرف بدراسة إثر الظروف الاقتصادية العامة على نشاط العميل او مصدر دخله بمتوسط 3.000 وبدلالة معنوية 1.000، الفقرة (2): يقوم المصرف بدراسة الظروف التي يتعرض لها القطاع الذي ينتمي له نشاط العميل أو الجهة المستخدمة له (مصدر دخله) كتأخر المرتبات وانقطاعها وغيرها بمتوسط 3.232 وبدلالة 0.165، الفقرة (3): يقوم المصرف بدراسة البيئة السياسية ومدى استقرارها وأثرها على مستوى اداء العميل ومصدر دخله بمتوسط 3.060 وبدلالة 0.702.

الفقرة (4): يقوم المصرف بدراسة البيئة الاجتماعية والثقافية المتمثلة في الوعي المصرفي للعملاء ومدى تقبل المجتمع للمعاملات المصرفية ومدى احترامهم للنظام التشريعي السائد بمتوسط 3.000 وبدلالة 1.000. الفقرة (5): يدرس المصرف اختلاف العادات والسلوكيات والتوزيع الجغرافي وأثرها على العميل ورغبته في السداد بمتوسط 2.777، وبدلالة 0.107. اما المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات هذا المحور فكان 3.000 وبانحراف معياري 0.817، كما ظهرت قيمة T المحسوبة للعينة الواحدة 0.000 وهي أصغر من الجدولية 2.045 عند درجة حرية 29 وبدلالة 1.000 مما يعطي مؤشرا على رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم، اي إن المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لا تطبق معايير الظروف المحيطة عند منحها للائتمان المصرفي الاسلامي.

جدول **(8)** يبين المتوسطات الحسابية والأهمية واختبار **(T)** للعينة الواحدة ومستوى الدلالة المعنوية المتعلقة بمدى تطبيق معيار الظروف المحيطة عند منح الائتمان المصرفي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	الدلالة المعنوية	الأهمية
يقوم المصرف بدراسة الظروف الاقتصادية العامة (مستوى التضخم، أسعار الصرف وغيرها) وأثرها على نشاط العميل او مصدر دخله ومن ثم قدرته على السداد.	3.00	0.946	0.000	1.000	3
يقوم المصرف بدراسة الظروف التي يتعرض لها القطاع الذي ينتمي له نشاط العميل أو الظروف التي تتعرض لها الجهة المستخدمة له (مصدر دخله) كتأخر المرتبات وانقطاعها وغيرها.	3.233	0.897	1.424	0.165	1
يقوم المصرف بدراسة البيئة السياسية وما مدى الاستقرار السياسي من عدمه وأثره على مستوى اداء العميل ومصدر دخله.	3.06	0.944	0.387	0.702	2
يقوم المصرف بدراسة البيئة الاجتماعية والثقافية المتمثلة في الوعي المصرفي للعملاء ومدى تقبل المجتمع للمعاملات المصرفية وميلهم للمعتقدات الدينية ومدى احترامهم للنظام التشريعي السائد.	3.00	1.050	0.000	1.000	4
يدرس المصرف اختلاف العادات والسلوكيات والتوزيع الجغرافي وأثرها على العميل ورغبته في سداد القرض.	2.777	0.987	-1.663-	0.107	5
الدرجة الكلية	3.000	0.817	0.00	1.000	6

عند مستوى دلالة (0.05).

المحور السادس: معيار رأس المال

وفقا للنتائج الاحصائية بالجدول (9) يتضح أيضا ان كل فقرات معيار راس المال لم تحظى بالقبول، وكانت النتائج كالتالي، الفقرة (1): التحقق من نوع وقيمة الأصول المالية والحقيقية التي يمتلكها العميل وما مدى إمكانية تسييلها بمتوسط 3.200 وبدلالة معنوية 0.281، الفقرة (2): يقوم المصرف بالاطلاع على حجم ونوع مصادر التمويل الخارجية (الديون) التي اعتمد عليها العميل مسبقاً وماهي نسبتها الى مصادر التمويل الداخلية بمتوسط 3.300 وبدلالة معنوية 0.059. بينما كان المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات هذا المحور 3.250 وانحراف معياري 0.785 وبدلالة 0.092، كما ظهرت قيمة T المحسوبة 1.744 وهي أصغر من الجدولية 2.045 بدلك يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم، أي ان المصارف الليبية المانحة للتمويل الاسلامي لا تطبق معايير رأس المال عند منح الائتمان المصرفي الاسلامي.

جدول (9) يبين المتوسطات الحسابية والأهمية واختبار (T) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة المعنوية المتعلقة بمدى تطبيق معيار راس المال عند منح الائتمان المصرفي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	الدلالة المعنوية	الأهمية
التحقق من نوع وقيمة الأصول المالية والحقيقية التي يمتلكها العميل طالب القرض وما مدى إمكانية تسييلها.	3.200	0.996	1.099	0.281	2
يقوم المصرف بالاطلاع على حجم ونوع مصادر التمويل الخارجية (ديون) التي اعتمد عليها العميل مسبقاً وماهي نسبتها الى مصادر التمويل الداخلية (رأس المال والاحتياطيات).	3.300	0.836	1.964	0.059	1
الدرجة الكلية	3.250	0.785	1.744	0.092	5

عند مستوى دلالة (0.05).

المحور السابع: معيار التصور او التوقع المستقبلي

وفقا لاراء افراد العينة قد أظهرت النتائج بالجدول (10) بأن جميع فقرات هذا المحور لم تحظى بالموافقة وكانت النتائج كالتالي، الفقرة (1): يقوم المصرف بدراسة وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في نشاط العميل او مصدر دخله بالمستقبل بمتوسط 3.000 وبدلالة معنوية 1.000، الفقرة (2): يستخدم المصرف أساليب كمية او نوعية للتنبؤ بنجاح العميل او فشله في سداد التزاماته بمتوسط 2.860 وبدلالة 0.403. وكان المتوسط الحسابي الكلي لجميع الفقرات 2.933 وانحراف معياري 0.878 وبدلالة معنوية 0.681، كما ظهرت قيمة T المحسوبة للعينة الواحدة –0.416–وهي أصغر من الجدولية 2.045 عند درجة حرية 29 مما يجعلنا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل، أي أن المصارف الليبية المانحة للتمويل الاسلامي لا تطبق معيار التصور او التوقع المستقبلي في منح الائتمان المصرفي الاسلامي.

جدول (10) يبين المتوسطات الحسابية والأهمية واختبار (T) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة المعنوية المتعلقة بمدى تطبيق معيار التصور او التوقع المستقبلي في منح الائتمان المصرفي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	الدلالة المعنوية	الأهمية
يقوم المصرف بدراسة وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في نشاط العميل او مصدر دخله بالمستقبل (التضخم، الضرائب، مستويات الأجور، أسعار الفائدة والعوامل السياسية وغيرها).	3.000	0.982	0.00	1.000	1
يستخدم المصرف أساليب كمية ونوعية للتنبؤ بنجاح العميل او فشله في سداد التزاماته.	2.860	0.860	-0.0849	0.403	2
الدرجة الكلية	2.933	0.878	-0.416-	0.681	7

عند مستوى دلالة (0.05).

3.2 النتائج.

من خلال التحليل والتفسير السابق لبيانات البحث أظهرت النتائج ان المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي تولي أهمية بالغة لمعيار الضمانات حيث احتل المرتبة الأولى من بين المعايير التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وبذلك أثبتت الدراسة ان المصارف تتحوط ضد مخاطر التعثر بطلب كفالة او ضامن، او بطلب كمبيالات مصادقة قانونيا بعدد سنوات القرض وأنها تعتمد فقط على الكفالة او الضمان الشخصي ولا تهتم بالأصول الحقيقية كضمان.

بينما جاء معيار الشخصية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للمصارف الليبية المانحة للتمويل الاسلامي حيث أظهرت النتائج ان المصارف تهتم بالصفات الشخصية للعميل المتمثلة في العمر وسلوكياته وتصرفاته ومدى التزامه بسداد الضرائب ومدى وفائه بسداد التزاماته السابقة، مع عدم اهتمامها ببعض العوامل مثل سمعة العميل بالمحيط العائلي والعملي كذلك فيما يتعلق بالمرافعات والقضايا والحجوزات المالية والاشهار بالإفلاس.

اما معيار القدرة فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة للمصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي، ويمكن القول ان المصارف الليبية تأخذ في الحسبان قدرة العميل على السداد والخبرة بالإضافة الى التحقق من حجم الدخل ومدى كفايته وضمان استمراريته، وحجم التزامات العميل بالنسبة لدخله او راتبه، في حين انها لا تهتم بمستوى القدرات الإدارية والفنية للعميل المتمثلة في كفاءته في استغلال الأموال وكذلك ما يمر به من أزمات مالية وأثرها في قدرته على السداد.

بالنسبة لمعيار الغرض من الائتمان فقد احتل المرتبة الرابعة من حيث الاهمية حيث تبين ان المصارف الليبية تتحقق من حاجة العميل الحقيقية للقرض الممنوح وتحرص على ان يكون مبلغ القرض كافي لسد حاجة العميل وان يكون الغرض متوافق مع سياسة واهداف المصرف، ولكنها لا تهتم بمدى انسجام الغرض من القرض مع قدرة العميل وخبرته.

بينما نجد ان المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي لم تعطي معيار راس المال وكذلك معيار الظروف المحيطة ومعيار التصور او التوقع المستقبلي أي أهمية في عملية التقييم الائتماني للعملاء. أي انها لا تهتم بدراسة الملاءة المالية للعملاء وكذلك إثر الظروف الاقتصادية العامة والخاصة والبيئة السياسية والاجتماعية على نشاط العميل وقدرته على السداد. ولا تأخذ أيضا في الحسبان العوامل التي يمكن ان تؤثر في نشاط العميل او دخله وقدرته على السداد في المستقبل ولا تستخدم أي أسلوب من أساليب التنبؤ بتعثر العملاء او فشلهم مما يجعل المصرف غير قادر على تصور او توقع ما سيكون عليه وضع العميل في المستقبل الامر الذي يجعله مغيبا وغير قادر على التنبؤ بالخطر وقد ينتج عن ذلك اتخاذ قرارات ائتمانية خاطئة.

وبهذا قد توصلت الدراسة الى ان المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي تطبق فقط اربعة معايير للجدارة الائتمانية في عملية التقييم الائتماني للعملاء مرتبة حسب الأهمية وهي الضمانات، شخصية العميل، القدرة والغرض من الائتمان مع وجود قصور في تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمعياري الشخصية والقدرة، بينما اهملت بشكل كامل تطبيق كلا من معيار راس المال، الظروف المحيطة والتصور او التوقع المستقبلي، الامر الذي قد يكشف الستار عن مشكلة تعثر القروض بالمصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي.

ويمكن الإشارة الى ان اختلاف ترتيب هذه المعايير من حيث الأهمية مقارنة عما نتج بالدراسات السابقة (سيف، 2016) و (منيزل، 2016) قد يرجع لاختلاف بيئة عمل هذه المصارف واختلاف طبيعة الأدوات المالية الإسلامية التي تقدمها.

3.3 التوصيات.

في ضوء نتائج البحث السابقة يقترح الباحثان التوصيات التالية:

- يجب على المصارف الليبية المانحة للتمويل الاسلامي رفع درجة الاهتمام بجميع معايير الجدارة الائتمانية للعملاء وذلك لتجنب عدم تحصيل قروضها مع تركيز الاهتمام بشكل كامل على معايير راس المال، الظروف المحيطة والتصور او التوقع المستقبلي.
- يجب على المصارف التحقق من سمعة العميل بالمحيط العائلي والعملي باعتبارها مؤشر يعكس الصدق والنزاهة والأمانة ومدى الالتزام، وكذلك التأكد من عدم وجود أي مرافعات او قضايا او حجوزات مالية ضد العميل وعدم تعرضه للإشهار بالإفلاس. وان تهتم بمستوى القدرات الإدارية والفنية للعميل للتحقق من مدى كفاءته في استغلال الأموال وكذلك الاستعلام عما يمر به العميل من أزمات مالية والتحقق من مدى أثرها في قدرته على السداد.
- ضرورة وضع نموذج موحد وشامل لمعايير الجدارة الائتمانية من قبل المصرف الليبي المركزي بحيث يتماشى مع بيئة عمل المصارف الليبية المانحة للتمويل الإسلامي وطبيعة الأدوات المالية التي تقدمها مع تشديد الرقابة على تطبيقه.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب

الخضيري، محسن أحمد (1999)، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة .
https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb131966-5135176&search=books

الزبيدي، حمزة محمود (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، مكتبة نور الالكترونية 2021/6/2. https://www.afairui2020.com/urarteden1980/lrpuhtfx-151800/

عبدالعال، مصطفى محمود (2009)، ألية تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجا) ، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري بدبي، الامارات العربية المتحدة، دبي، مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول.
https://services.iacad.gov.ae/SmartPortal/fatwa/Publications/Details/725

عفانه، حسام الدين (1996) "بيع المرابحة للأمر بالشراء، دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني، الطبعة الأولى، فلسطين، شركة بيت المال الفلسطيني.https://al-maktaba.org/book/31656

قندور، عبدالكريم أحمد (2019)، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، الطبعة الأولى صندوق النقد العربي. Shorturl.at/qrvwW

المغربي، عبد الفتاح عبد الحميد (2004)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

ب- البحوث والمقالات.

الأسرج، حسين عبد المطلب (2010) "صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة الدراسات الإسلامية، مركز البصرة للبحوث والاستشارات، العدد 8. https://www.findevgateway.org/ar/paper/2010/01/sygh-tmwyl-almshrwat-alsghyrt-fy-alaqtsad-alaslamy

البدارين، عبد الله محمد؛ الجراح، مفلح فيصل (2017)، "توليد الائتمان بالمصارف الإسلامية: المصادر والمحددات"، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الازهر، القاهرة، الجزء الثاني، العدد 19. https://www.researchgate.net/publication/337919797_twlyd_alaytman_fy_almsarf_alaslamyt_almsadr_walmhddat

الدغيم، عبد العزيز؛ الأمين، ماهر؛ وانجروا، إيمان (2006) " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد (28) العدد (3) 2006.

http://91.144.21.197/index.php/econlaw/article/view/7501

ديوان المحاسبة الليبي (2017)، التقرير السنوي لعام 2017.https://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2017.pdf

ديوان المحاسبة الليبي (2018)، التقرير السنوي لعام 2018.http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2018.pdf

ديوان المحاسبة الليبي (2019)، التقرير السنوي لعام 2019. https://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2019.pdf

ديوان المحاسبة الليبي (2020)، التقرير السنوي لعام 2020. https://www.audit.gov.ly/ar/report2020.pdf

سليمان، احمد شوقي (2017) "المخاطر المحيطة بصيغة الإستصناع وكيفية الحد منها (حالة عملية)" مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 59.

https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbnxzaGF3a3kwMDA3fGd4OjYxOGE3NzQ3NjVmMGMzYWQ

عبادي، محمد (2014) "تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان "دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة البشير الابراهيمي، الجزائر، عدد 39-2004.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/27/20/3/41798

عبد الهادي، احمد (2017)، "دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا –المجلد 36 – العدد 6.

http://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/2800

عماد الدين، محمد؛ شرف الدين، أحمد (2021) "تحديد معايير الجدارة الائتمانية وعملية التقييم الائتماني للمصارف الإسلامية بإندونيسيا" معهد الصيرفة والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، كوالالمبور، ماليزيا.

http://irep.iium.edu.my/88895/7/88895_Identifying%20creditworthiness%20criterions%20and%20financing_SCOPUS.pdf

العمار، رضوان؛ قصيري، حسين (2015)، "دراسة مقارنة للنماذج الائتمانية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا –المجلد 37 – العدد 2.

http://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/1703

عياش، عبدالوهاب أحمد؛ صالح، هلال يوسف (2012)، " مخاطر التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل (دراسة على عينه من المصارف الإسلامية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مجلد 17 ، العدد 1.

http://repository.sustech.edu/handle/123456789/17822?show=full

غردة، عبد الواحد (2018) "التمويل الإستصناع في المصارف الاسلامية كالية مستحدثة لتنمية القطاع السياحي"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني حول السياحة كألية للتوزيع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، جامعة 8 ماي.

مصرف ليبيا المركزي (2021) أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثاني 2021.
https://cbl.gov.ly/%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9

المصري، رفيق (1988)، "بيع المرابحة للأمر بالشراء بالمصارف الإسلامية"، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ج2، عدد5، انظر المكتبة الشاملة.https://al-maktaba.org/book/8356/9421

ج- الرسائل الجامعية

انجروا، إيمان (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي المصرف الصناعي السوري نموذجا، بحث منشور مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا.

http://91.144.21.197/index.php/econlaw/article/view/7501

بن مسعودة، ميلود (2008)، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة.---- http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en- ligne/doc_download/3889

الرشدان، خلود علي ظاهر. (2009). أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية (أطروحة ماجستير).

جامعة آل البيت، الأردن.

https://search.emarefa.net/detail/BIM-302946

زرارقي، هاجر (2012)، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، جامعة سطيف، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة.https://www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2012/zerargui%20hajer.pdf

سيف، فادي (2016)، مدى كفاءة المصارف الإسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي، دراسة حالة بنك سوريا الدولي الإسلامي، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الاعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية .

شافيه، خلايفية (2016)، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- وكالة 051، جامعة أم البواقي، الجزائر. – رسالة ماجستير منشورة.http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/123456789/2214

منيزل، زينب محمد (2016)، "العوامل المؤثرة في منح التمويل في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن"، جامعة ال البيت، الأردن. https://web2.aabu.edu.jo/thesis_site/thes_dtl.jsp?thes_no=4751

د-مصادر ومراجع الانترنت.

عبدالحفيظ، عبد الفتاح محمد حسن (2016)، الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي، مدير عام ببنك القاهرة الرئيسي، مجلة بيت الالكترونية 2021/6/4. https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/291870

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

BOOKS

Abor, J.Y., Gyeke-Dako, A., Fiador, V.O., Agbloyor, E.K., Amidu, M., Mensah. (2019), Money and Banking in Africa. First Edition. Published by Springer Nature Switzerland. https://books.google.com.ly/books?id=S0mvDwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=Money+and+Banking+in+Africa.&hl=ar&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Money%20and%20Banking%20in%20Africa.&f=false

Devine, K. (2004). Building Your Business Plan: 28 Days to Designing and Starting Your Business.

Gup, B.E. (2011). Banking and Financial Institutions: A Guide For Directors, Investors And Counterparties. Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. https://books.google.com.ly/books?id=mJTEmLUCNCIC&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false

Hale, D. (2008) The High-Performance Entrepreneur: 12 Essential Strategies to Supercharge Your Startup Business. United States. https://books.google.com.ly/books?id=iNiAxfDpr9kC&pg=PA199&dq=the+eight+cs+of+credit&hl=ar&sa=X&ved=2ahUKEwjJ9JqWpIHzAhUwBGMBHSuSCEkQ6AF6BAgFEAI#v=onepage&q=the%20eight%20cs%20of%20credit&f=false

https://books.google.com.ly/books?id=KtU8YsWI1C0C&pg=PA56&dq=the+eight+cs+of+credit&hl=ar&sa=X&ved=2ahUKEwipjqz8pYHzAhUNDxQKHd7lBjMQ6wF6BAgGEAE#v=onepage&q=the%20eight%20cs%20of%20credit&f=false

The Hong Kong Institute of banker (HKIB) (2012). Bank Lending. Published by John Willy & Sons Singapore.
https://books.google.com.ly/books?id=PoYebXqO9h4C&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false

Articles

Bentley, D & Stanton. (2008). More Investors Consider Using the Effective Yield Method, Definition of Creditworthy Comes into Question. Novogradac Journal of tax Credit Housing, Vol No. 3, Issue No. 1. https://www.novoco.com/sites/default/files/atoms/files/carh_03-08.pdf

Jorion, Philippe (2009) "Risk Management Lessons From The Credit Crises, European Financial Management Paul Merage School Pf Business University Of California. https://merage.uci.edu/~jorion/papers/riskmgtcreditcrisis.pdf

Sholihin, M., Zaki, A. and Maulana, A.O. (2018), "Do Islamic rural banks consider Islamic morality in assessing credit applications?", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 9 No. 4, pp. 498-513. https://doi.org/10.1108/JIABR-01-2018-0015

Dissertations.

Joshua, M.W. (2010), The Effect of 7cs Credit Appraisal Model on The Level of Non-Performing Advances of Commercial Banks In Kenya. School Of Business, University Of Nairobi.
http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/13895/Matanda_The%20effect%20of%207cs%20credit%20appraisal%20model%20on%20the%20level%20of%20Nonperforming%20advances%20of%20commercial%20banks%20in%20Kenya.pdf?sequence=1&isAllowed=y

Internet Websites.

Abukhalid, A., Weidenbrugge, M., Dennis, M & Wynn, C. (2020) The complete guide for credit management and debt collection skills, packed with best practices for effective communications. "Linked in" Abdulrahman Abukhalid, Ph.D. Experienced Practitioner | Master Trainer | And Author In Credit Management And Debt Collection - Ex Banker; With 16k Global Connections. 5/8/2021
https://www.linkedin.com/pulse/9-cs-credit-assessment-review-abdulrahman-abukhalid-ph-d

IOWA State University, Age Decision Making Center (2020) Extension and Outreach Financial Decision Making Course. Agricultural economics and business website for farm business, IOWA State University. 6/9/2021. https://www.extension.iastate.edu/agdm/courses/fdm.html

Lewis, J (2017), Credit Applications Appraisal. LIoyds Bank Press. 6/9/2021. https://www.lloydsbankinggroup.com/insights.f0-12.html#articleTop

Martin, L (2010), The nine Cs of credit. A banker's bank of the west (BBW)'s Newsletter issue 3 – 2010 by Larry Martin a member of the board director and founder of bank strategies LLC. . 1/10/2021

https://bbwest.com/consulting-solutions/bank-strategies/

National Funding Scheme (2015) "The 6 'C's' Of Applying For A Small Business Loan. The bottom line. 6/9/2021. https://www.nationalfunding.com/blog/the-6-cs-of-applying-for-a-business-loan

Nicholas, Chris. (2017) SOWT Analysis for Bank Borrowers. "Linked In" Chris Nichols Director of Capital Markets at South State Bank. 3/8/2021 https://www.linkedin.com/pulse/swot-analysis-bank-borrowers-chris-nichols

Women's Business Center of Western Wisconsin (2014), Financing Your Business. Western Wisconsin. 4/8/2021. http://www.successfulbusiness.org/financingyourbusiness.phtml